

الأسس السياسية البدائية لبناء الدولة الأفريقية: تشاد نموذجاً

The Primal Political Foundation for Africa's Building: Chad as a Model

د. علي هارون خاطر: أستاذ باحث بجامعة انجمينا وعميد كلية القانون والعلوم الاقتصادية بجامعة دوبا – تشاد، والرئيس المؤسس لحزب الحركة الشبابية من أجل الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

MJRES

Dr. Ali HAROUN KHATIR: Lecturer in Ndjamena university– chad. Dean of Law and economic science in Doba university– Chad. And President founder of political party (Youth Movement for economic and social correction party– MJRES) – chad.

Email: aliharounkhatir110@gmail.com

DOI: <https://doi.org/10.56989/benkj.v4i6.1029>

المخلص:

الدولة هي المؤسسة التي تحضن في جوفها الأركان الأساسية للحياة وتتنوع فيها الأنظمة السياسية ليرتكز كل على دستوره. مشكلة هذا البحث في أن عدم معرفتنا للأسس السياسية البدائية تنعكس سلباً على عملية بناء الدولة التشادية الحديثة. أهمية هذا البحث في ضرورة التركيز على الأسس البدائية لتجنب الأخطاء أثناء التخطيط لأسس حديثة. وأهم أهداف هذا البحث هو تسليط الضوء على الأسس السياسية البدائية لبناء الدولة التشادية. فرضيات هذا البحث في أن الدولة التشادية قامت على الحياة البدائية والنظم التقليدية، وأن عدم معرفتها تؤثر سلباً في إقامة الأسس الحديثة. تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي، مع دراسة بعض المرجعيات والمصادر الأولية كمقابلة الشخصيات السياسية والفكرية. ومصادر ثانوية كالكتب والبحوث العلمية السابقة، وركز على الحدود المكانية. جاء تنظيم هذا البحث من جوهر الموضوع والنتائج والتوصيات والمحتويات وقائمة المصادر، وختاماً جاء هذا البحث كإضافة للمكتبة الأفريقية والتشادية حول الأسس السياسية البدائية لبناء الدولة التشادية.

الكلمات المفتاحية: الأسس البدائية - بناء الدولة - السياسة التشادية - الدولة الأفريقية - النظم التقليدية.

Abstract:

The state is the institution who lap in its depth the fundamental foundation of life, and diversity of political systems for anchor every country in its own constitution. The problem of this search that our disclaim about the primal political foundation which be based on Africa's country building has been reflected negativity on the process of Chad modern building. The importance of this search is the necessity to concentration on the primal foundation for avoid the mistakes as soon as went to planning the modern foundation.

The aims of this search are the spotlight for the primal political foundation for Africa building. The hypothesis is, that Africa's state is rise on primitive life and traditional system, and our ignorance for this hard fact be affected negativity in the modern building process. We choose the descriptive, analytic and historic method with another study of

consultative, and in the primary consultative like political intellectual personality interview. Secondary the science books and the former scientific sources and we get down on the limits place. The contents of this search are divided into two chapters, finding, recommendation, contents and the list of the resources. In the conclusions, this search is the increase of Africa's library through there important ground.

Keywords: fundamental foundation – Chadian political– building state– Africa state– traditional systems.

المقدمة:

إن القود في الأسس السياسية البدائية لبناء الدولة الأفريقية أصبحت محط بحث وتحليل للعديد من الكتاب والباحثين خاصة في مجال العلوم السياسية منذ زمن بعيد. فالدولة هي المؤسسة التي تحضن في جوفها الأركان الأساسية للحياة وتتنوع فيها الأنظمة السياسية ليرتكز كل بدستوره الخاص والذي يمكن من خلالها وضع النظام الأساسي الذي يختص بها ويحدد هوية مجتمعاتها، وعليه فإن البحث في مثل هذه المواضيع أمر حيوي وضروري إذا تسلمنا بأمر أن الدولة هي الجهة السيادية والحصرية التي تقوم بتمثيل كافة أفراد المجتمع، فضلاً عن أنها الشخصية المعنوية التي تفرض سيادتها على الأرض وتشرف على استغلال وتوزيع الموارد على الأفراد والجماعات مقابل الطاعة وأداء الواجب.

في هذا البحث نستطيع أن نوضح ماهية هذه الأسس والى أي مدى استطاعت أن تساهم في بناء الدولة الأفريقية. وعليه فإن لأساسيات هذا البحث خططا بحثية علمية دقيقة ركزت على البحث المعمق في الحصول على المعلومة العلمية التي تسهم ليس فقط في إضافة المكتبة التشادية والأفريقية، بل ستظل ثمرة حقائق علمية يستفيد منها البشرية جمعاء. فقد تم تقسيمها إلى المقدمة ومشكلة البحث والأسئلة التي يمكن طرحها، وأهمية البحث والأهداف والفرضيات التي تم طرحها قبل أن نختم بالمناهج المتبعة والمصادر التي تم الاعتماد عليها، وحدود البحث ومن ثم تنظيمه، متمنيا بهذا الجهد المميز أن تعم الفائدة للجميع، طلابا وأساتذة وباحثين وقراء.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة هذا البحث في أن عدم معرفتنا للأسس السياسية البدائية التي قامت عليها بناء الدولة الأفريقية تجعلنا نفقد طريقة أو كيفية مساهمتنا في بناء الدولة الأفريقية الحديثة. فالقليل من الأفراد أو الجماعات القيادية أو الشعبية التي تدرك كنه الأسس البدائية التي بنيت عليها الدولة

الأفريقية، وهذا ما أفشل خطط الكثيرين من الأفارقة وغيرهم على مدى أكثر من نصف قرن من الزمان. كما أن تمسك المجتمع الأفريقي بالقيم والعادات والتقاليد الموروثة دون مراعاة التطور والتقدم التكنولوجي والعصري لبناء دولة أفريقية حديثة، شكلت مشكلة حقيقية استدعى إجراء بحوث للوقوف على ماهية الأسس السياسية البدائية لبناء الدولة الأفريقية حتى نقف على الاقتراحات والحلول.

أسئلة البحث:

تدور حول السؤال المحوري أي ما هي الأسس السياسية البدائية التي قامت عليها بناء الدولة الأفريقية؟ وسرعان ما نستطيع تقسيمه إلى أسئلة رئيسية وفرعية.

فالأسئلة الرئيسية هي:

- ماهية تلك الأسس السياسية البدائية التي قامت عليها بناء الدولة الأفريقية؟
- ماذا نعني ببناء الدولة وما مهامها؟
- ماذا نقصد بالأسس السياسية البدائية؟

أما الأسئلة الفرعية فهي:

- ما الدور الذي يمكن أن تلعبه الأسس السياسية البدائية في عملية بناء الدول الأفريقية عامة والدولة التشادية خاصة؟
- إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الأسس البدائية على عملية بناء الدولة الأفريقية الحديثة؟
- كيف تساهم معرفة الأسس السياسية البدائية في بناء دولة تشادية حديثة؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في ضرورة معرفة الأسس السياسية الأفريقية للوقوف على الأسس الحديثة التي تساهم في عملية بناء الدولة الحديثة، فضلاً عن أن التركيز على الأسس البدائية يساعد في تجنب الأخطاء أثناء التخطيط لبناء أسس جديدة ولدولة حديثة.

أهداف البحث:

- تسليط الضوء على الأسس السياسية البدائية لبناء الدولة الأفريقية.
- تحليل مهمات الأسس السياسية البدائية والوقوف على مدى تأثيرها على الدولة التشادية.
- تقديم رؤية علمية للمكتبة الأفريقية والعربية والعالمية حول الأسس السياسية الأفريقية.

فرضيات البحث:

- قيام بناء الدولة الأفريقية على الحياة البدائية والنظم التقليدية، تتطلب إجراء بحوث علمية لمعرفة الأسس البدائية التي بنيت عليها.
- عدم معرفة الأسس السياسية التشادية البدائية معرفة علمية تؤثر سلباً في الوقوف على الأسس الحديثة لبناء الدولة الأفريقية.
- عدم فهم القائمين بأمر التنمية والتطور في أفريقيا بالأسس البدائية تؤثر في إيجاد حلول مستقبلية.
- الأسس البدائية هي العمود الفقري وأساس بناء أية دولة حديثة.
- تهميش دور الأسس السياسية البدائية الأفريقية يؤدي إلى ضعف في هيكلية بناء الدولة.

مناهج البحث:

اختير لهذا البحث المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي، مع دراسة بعض المراجعات.

مصادر جمع البيانات:

تم جمع المعلومات من مصادر أولية وثانوية. المصادر الأولية: هي مقابلة الشخصيات السياسية والفكرية والثقافية، فضلاً عن مقابلة أعيان البلاد والمرجعيات السياسية خاصة في مجال العلوم السياسية ورؤساء الأحزاب السياسية. أما المصادر الثانوية: هي مجموعة المراجع والكتب والمخطوطات والبحوث العلمية السابقة والوثائق والدوريات والتقارير.

حدود البحث:

لم أحدد حدوداً زمنياً بعينها لتحليل وبحث المؤسسات الدستورية للدولة، بقدر ما ركزت على الحدود المكانية وعن تجربة بعض الدول الأفريقية مع مختلف أنماط بعض الشعوب الآسيوية وأمريكا اللاتينية.

المبحث الأول: مدخل لحقيقة التاريخ السياسي الأفريقي:

بحسب معظم الباحثين لا سيما الأوروبيين منهم، كان لزاماً علينا الرجوع الى مراجع المكتبة الأوروبية كمرجعية حتمية عند الحديث عن الأسس السياسية البدائية لبناء الدولة الأفريقية، فربما كانت محاولة لإقناع الباحثين الأوروبيين عن تاريخ أفريقيا لا سيما السياسية منها باعتبارهم أول من تطرقوا إلى كتابة تاريخه بصورة مدونة، مع أن الرحال العرب قد سبقوهم في ذلك وإن لم تكن مدونة.

جاءت عرض أدبيات القرن الماضي في مكتبة الاستعمار كرفض لتاريخية بناء الدولة الأفريقية التي أسستها الشعوب السمرء بمدلولها السياسي الحضاري، وقد كان واقع هذا الرفض والتزوير منبثقا من العلاقات غير المتكافئة بين أفريقيا الممزقة وأوروبا المستعمرة وحلله ذلك الكاتب البلجيكي بقوله: "وثمة حقيقة بسيطة مؤداها أنه لا يمكن لأي شعب أن يستعبد شعبا آخر عدة قرون دون أن يخرج بأي مفهوم من التفوق، وحينما يختلف حقاً اللون والخصائص البدنية الأخرى لكل من الشعبين فإنه لا مفر من أن يأخذ التعصب شكلا عنصرياً".

فإذا تباحثنا عن تاريخ المستعمر نجد أنه حاول طمس فكرة وجود مجتمع أسود يستطيع القيام ببناء دولة، وظهر ذلك في بعدها الديني حينما أنتت الإرساليات الكنسية المصاحبة للاستعمار بقولهم: "أن يعيش الأفريقي عبداً في المجتمعات المسيحية خير من أن يعيش حراً في أفريقيا المتوحشة"، كما ظهر في بعدها الثقافي عندما بدأ بعض أساتذة الجامعات الغربية يروجون أفكاراً عنصرية. جاء في إحدى محاضرات الأستاذ تيفوروبرث الشهيرة بجامعة سوسيك في عام 1963م قائلاً: "أصبح الطلاب مموهين بهذا الأسلوب الصحافي الداعي إلى تدريس تاريخ شعوب أفريقيا السوداء، من يدري ربما في المستقبل قد يعثر على تاريخ أفريقيا لتدريسه، أما اليوم فليس لها تاريخ أو نذر قليل، وهناك فقط تاريخ الأوروبيين في أفريقيا وما سوى ذلك فهي ظلمات مثل ظلمات ما قبل تاريخ كولومبيا بأمريكا، وليست للظلمات محلاً للتاريخ، أفهمتموني يا جماعة...! أنا لا أرفض أن شعوباً أوجدوا حتى في البلاد الحالكة¹ والعصور المظلمة، كما لا أنكر أنه كانت لهم حركة سياسية وثقافية مفيدة لعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، لكن أعتقد أن التاريخ ضرب من الحركة المقصودة وليس مجرد أشباح أشكال متجولة وغزوات (وأمام هذا الوصف لم يجد هيجل) منظر الاشتراكية وصفاً سوى التأكيد بأن أفريقيا هي بلاد الذهب المنغلقة على نفسها، بلاد الطفولة الأولى المغلقة بلون الليل الأسود قبل أن يبتدئ نهار التاريخ الذي أدركها الوعي. أما الجانب السياسي فقد ظهر في رفض غير بدائية الحياة الأفريقية، وأنها مجرد قليات سياسية لا ترقى إلى مستوى التنظيم السياسي، وفي ذلك كتب دافيد هوم David Hume عام 1768م يقول: "أنا محق في ارتيابي لشؤون الزواج، فهم فعلاً أقل درجة من البيض، لم يرتقوا أبداً إلى مستوى التحضر في أي مظهر مثل البيض"².

إذاً لقد كانت النظرة السائدة عن أفريقيا حتى وقت قريب أنها (القارة المظلمة) التي لم يضيء جنباتها سوى قدوم الأوروبيين إليها. بيد أن هذه الظلمة التي وصفت بها أفريقيا كانت في

¹ المرجع نفسه ص 141.

² Hugh Redward Trevor – rober, The Rise of Christain Europe. (London, Thomas and Hudson, p.9.

حقيقة الأمر ظلمة الجهل العالمي بحقيقة الحضارات المتعددة، والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي شهدتها معظم أرجاء القارة الفسيحة قبل قدوم المستعمر الاوروبي.¹

المبحث الثاني: الأسس البدائية لتأسيس بناء الدولة التشادية

تفرض الأسس البدائية لبناء الدولة التشادية أن يبدأ الباحث بدراسة تلك النظم والحضارات القديمة التي عرفت القارة قبل الاحتكاك الأوروبي بها. وقد تبين من خلال الدراسة والملاحظة ان أفريقيا شهدت المئات من الوحدات والنظم السياسية المستقرة، انهار بعضها نتيجة الغزو الاستعماري واستمر البعض الآخر بعد تكيفه مع الأوضاع الجديدة، بيد أنه في جميع الحالات تعد هذه النظم التقليدية جزءاً أصيلاً من ذات الحضارة الأفريقية، والتي تسهم بشكل بارز في تفسير حقيقة الأوضاع الأفريقية الراهنة. وثمة مجموعة من الصعوبات والمشكلات تعترض أي محاولة جادة لفهم الأسس الفلسفية التي ارتكزت عليها الأسس البدائية لبناء الدولة التشادية، ومن ذلك أمرين مهمين:²

- أولاً: أن هذه النظم التقليدية التي ظهرت قبل مجيء العرب والأوروبيين شهدت تنوعاً هيكلياً، واختلافاً بيئياً في أرجاء وربوع تشاد، ترتب على ذلك اختلاف وتعدد المعايير التي استند عليها الباحثون في تصنيف ودراسة هذه النظم.
- ثانياً: أن الدارس لماهية الفلسفة السياسية التي تقف وراء هذه النظم التقليدية يعتمد على عدد من المصادر المختلفة منها: 1- التقاليد غير المكتوبة تمثل جوهر الفلكلور الشعبي في المجتمع التشادي، فهناك الكثير من القصص المتوارثة بين القبائل التشادية، والتي تحكي كيفية نشأة وانهيار الممالك الإسلامية القديمة.³ وليس بخافٍ أنه لا يمكن الاعتماد على هذه القصص إلا في الحدود المنطقية وبعد ترك الملامح الأسطورية الخرافية التي كانت تميزها في الغالب الأعم. 2- الأنماط اللغوية والآثار القديمة قد أثبتتها النظريات العلمية بأنه وعلى مدى التاريخ وحتى ما قبل التاريخ، عاشت على الأرض التشادية شعوب مختلفة تتكلم آلاف اللغات، وصنعت حضارات وامبراطوريات وممالك لا تعرف عنها سوى النذر اليسير. 3- الكتابات التي خلفها الرحالة الأوائل الذين زاروا تشاد وقدموا وصفاً تفصيلياً لنظمها السياسية، فعلى سبيل

¹ Ibid,

² George B.N. Ayitty, Indigeous African Institutions, (New York 1991), p.xxiii.

³ لم تكن هناك دساتير مكتوبة كما ان ممارسات الحكم اليومية كانت تعتمد اعتمادا اساسا على العادات والتقاليد ولا شك ان هذا النقص في الادبيات المكتوبة قد غلف تاريخ النظم السياسية التقليدية في افريقيا بطابع اسطوري انظر في ذلك George B. N . Ayittety,op-cit p 71

المثال فإن ما أذاعه ابن بطوطة والبكري والعمرى من أخبار رحلاتهم وأسفارهم قد أمارت اللثام عن كثير من العادات والتقاليد والنظم السياسية للشعوب الأفريقية القديمة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاختلاف والتنوع الذي تميزت به النظم السياسية التقليدية في تشاد قد يعزى ولو جزئياً إلى حركة الهجرة الواسعة بطول وعرض الدولة، فالشعوب الناطقة بالبانطو تحركت عبر أواسط وجنوب تشاد، وكذلك الجماعات الرئيسية من الشعوب الزنجية والحامية هاجرت صوب الجزء الشرقي من القارة الأفريقية لتمثل أبرز المصادر التي تبرز ثراء الثقافة التشادية التقليدية والتي تشكل متطلباً مهماً لفهم النظم السياسية التقليدية على تعددها وتنوعها¹.

وبناءً على ذلك فقد ظهرت مجتمعات جديدة وانقسمت مجموعات مهاجرة على نفسها، بينما استمرت بعض الجماعات في تحركها صوب اتجاهات أخرى جديدة، الأمر الذي ترك تأثيراً واضحاً على خيارات هذه الجماعات السياسية، كما نجد أن السلطة السياسية في بعض المجتمعات التشادية كانت تعتمد بصورة مطلقة على علاقة الدم kinship، بينما أكدت مجتمعات أخرى على ضرورة توارث مراكز السلطة والنفوذ، في ذات الوقت نجد طرفاً ثالثاً يؤكد على ضرورة اكتساب السلطة السياسية، وقد اختلفت طبيعة النظم السياسية التقليدية، فبعضها كانت ديمقراطية الطابع والأخرى ذات نزعة استبدادية، أضف إلى ذلك أنه قد ارتكن بعض من هذه النظم على السلطة الدينية لتعزيد مركز الحاكم².

المبحث الثالث: إشكالية الأسس البدائية لتأسيس بناء الدولة التشادية:

من الجلي أن النظم السياسية التشادية الحديثة واجهت مجموعة من الإشكاليات الكبرى التي أثرت على تأسيسها واستقرارها، فهي منذ رحيل الاستعمار الفرنسي تعيش فترة من الانتقال والتحول الذي لا ينقطع. بداية كان هناك تحول وانتقال من الحكم الاستعماري ثم تحول من التقليدية إلى الحداثة، إلى جانب التحول من الحكم العسكري إلى الحكم المدني الديمقراطي، وها نحن نعيش فترة انتقالية أخرى لنتم بحلول جمهورية خامسة، فمنذ بداية التسعينيات توجهت تشاد نحو مرحلة الاستقلال الثاني (أو التحول الديمقراطي)، وليس بخاف على أحد أن هذه العمليات الانتقالية تؤثر بشكل مباشر على النظم السياسية التشادية من حيث أسسها وأركانها وقدرتها على تحقيق الوظائف المنوطة بها، ويمكن تحديد أهم الإشكاليات الكبرى التي أثرت على عملية تأسيس بناء النظام

¹ Patrick Chapal, power in Africa: Essay in political interpretation, (New York: St Martin's George B. N. Aytty, op.cit.P.xxxIII).

² press, (1992) pp.3-55 (3) انظر وراجع Christain P, Potholom, The Theory and practice of Africa.

السياسي للدولة التشادية في مرحلة ما بعد الاستقلال على النحو التالي:¹ بناء الدولة القومية - التعددية السياسية - العلاقات العسكرية المدنية - الإنجاز الاقتصادي - الشرعية السياسية.

أولاً: إشكالية أسس بناء الدولة القومية

تعني بمهمة بناء الدولة، بناء الأمة، بأن يكون الولاء الإسمي للأفراد والجماعات كافة في المجتمع، متجهاً للدولة القومية بحيث تنصهر في بوتقتها جميع الولاءات الأولية الأخرى، وتتفاعل مختلف الجماعات في الدولة على قدم المساواة بغض النظر عن أصولها الإثنية أو العرقية بهدف المشاركة في صياغة وتنفيذ برامج التنمية الشاملة.

قد مثلت تلك القضية إشكالية كبرى للنظم السياسية التشادية في مرحلة ما بعد الاستقلال نظراً لخصوصيتها التاريخية ومواريتها الاستعمارية. فالإدارة الاستعمارية لم تكن مهتمة بتأسيس ولاء قومي في المستعمرة، وإنما ركزت على إيجاد الفئات والطبقات التي تدين لها بالولاء كسلطة استعمارية، ومن ثم فإنها لم تول قضية الاندماج السياسي اهتماماً كبيراً وبدلاً من ذلك فقد استخدمت مبدأ (فرق تسد)، ونشر اللغة والثقافة الأوروبية بهدف المحافظة على الحكم الاستعماري. ومع رحيل المستعمر كان طبيعياً أن تنتشر الانقسامات والصراعات على كافة المستويات داخل الجسد السياسي والاجتماعي للدولة التشادية، فعم الصراع داخل صفوف² النخبة الحاكمة من جهة، واتسعت الهوة بين النخبة والجمهير من جهة أخرى (2). كما أضى التوتر المحموم بأنها العلاقة المميزة لطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين مختلف الجماعات المتميزة في الدولة (اثنيا وعرقياً)³. وتعد الأزمات التكاملية واحدة من أخطر التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة القومية في تشاد، كما أنها طرحت إشكالية كبرى أمام عملية تأسيس نظام سياسي تشادي مستقر في مرحلة ما بعد الاستعمار، ويمكن الإشارة إلى نمطين أساسيين للأزمة التكاملية في تشاد⁴:

• نمط عدم التكامل القومي، وهو يعني إحدى حالتين أو ربما وجودهما معاً، الحالة الأولى عندما يكون هناك إقليم أو أكثر لا تستطيع الدولة ومؤسساتها المركزية ممارسة اختصاصاتها السيادية عليه، وتتمثل الحالة الثانية في وجود جماعات إثنية وقبلية ودينية ولغوية مختلفة داخل جسد

¹ جوزيف كي زيربو، تاريخ أفريقيا السوداء القسم الأول (ترجمة: يوسف شلبي) دمشق: وزارة الثقافة، 1994م، ص 17-42.

² G.W.F.Hegei, la raison dans l'histoire, Introduction a la philosophie de l'Histoire, (Paris, U.G.E.) p.247.

³ امام، الاثنية والنظم الحزبية، مرجع سابق، ص 134.

⁴ المرجع نفسه، ص 144.

الدولة، حيث إنه من المعتاد أن تكون العلاقات الاجتماعية متوترة بين هذه الجماعات إلى جانب أن كلا منها تفرض مطالبها الخاصة على النظام السياسي.

- نمط عدم التكامل السياسي، ويقصد به وجود هوة بين الحاكمين والمحكومين حيث نجد اختلافاً واسعاً بين أهداف وغايات النخبة وبين أهداف وغايات المحكومين والتي تعبر في الأساس في معظم الأحيان عن مطالب قبلية واثنية وإقليمية.

ثانياً: إشكالية التعددية السياسية

يمكن تحديد مفهوم التعددية طبقاً لمستويات ثلاثة هي: الثقافي والمجتمعي والسياسي. فالتعددية الثقافية تعني بها بناء تصور العالم المحيط من خلال الاعتقاد بأن الاختلاف وليس التوحد، والتعارض وليس الإجماع، والتغير وليس السكون، وهي جميعها أسس الحياة الصالحة. أما التعددية فهو المجتمعية وأنها تختلف عن التمايز المجتمعي. فمع أن كليهما يعني تعبيراً عن أبنية اجتماعية متميزة إلا أن ذلك لا يعني أن كل المجتمعات متميزة من الناحية التعددية. أما التعددية السياسية هو تنوع السلطة السياسية في المجتمع، أو بعبارة أخرى أكثر تحديداً وجود جماعات متعددة تتمتع بالاستقلال، وعدم الانغلاق على الذات¹. إذاً التعددية المجتمعية والثقافية بهذا المعنى تعد حقيقة موضوعية على اعتبار أن التباين والتعدد في اللغات والأديان والأعراق والثقافات هو من السنن الكونية، فإن التعددية بمعناها السياسي تعد بمثابة اختيار وإع من جانب المجتمع للتعامل السياسي مع واقع التعدد والانقسام الذي يشهده.

لقد كان التحدي الأساسي الذي واجه الحكام التشاديين بعد مرحلة تصفية الاستعمار يتمثل في إشكالية بناء الشرعية السياسية أو بعبارة أخرى كيف يتأتى لهم حق حكم مجتمعات منقسمة ثقافياً ومتعددة اجتماعياً وتعاني من جراء اختلاف النظم الإدارية الاستعمارية درجات متفاوتة من النمو السياسي والاقتصادي، ومع غياب أسس الوحدة الوطنية فإن الزعماء التشاديين واجهوا تحديات اجتماعية وسياسية اتخذت أشكالاً عدة، منها: مخاوف الأقليات العرقية والإثنية، والمطالبة بتبني صيغة الفيدرالية في الحكم بل ودعا بعض الجماعات إلى الانفصال عن جسد الدولة التشادية الجديدة، إضافة إلى وجود حركات تنادي بتطبيق حق تقرير المصير للشعوب والقوميات التي مزقتها الحدود الاستعمارية المصطنعة في أفريقيا².

¹ المرجع نفسه، ص 151.

² M.Fortes and E. Evans-Pritchard (eds), African Political systems (London: Oxford University Press, 1940).

ثالثاً: إشكالية العلاقات المدنية العسكرية

هنا نود الإشارة إلى نمط العلاقة القائم بين القيادة المدنية الحاكمة في الدولة والمؤسسة العسكرية فيها، ولا سيما كبار الضباط العسكريين وعليه فقد اهتم الفقه السياسي بأي محاولة يقوم بها هؤلاء العسكر لتعظيم نفوذهم في النظام السياسي أو قيامهم بانقلاب عسكري للسيطرة على مقاليد السلطة السياسية في الدولة إضافة إلى مجملته العلاقات بين العسكريين والمجتمع في عمومها.

رابعاً: تحدي الإنجاز الاقتصادي وبناء الشرعية السياسية

تعتبر تشاد واحدة من أكثر مناطق العالم ثراء في مواردها الطبيعية والبشرية سواء على صعيد المعادن أو خصبة أراضيها الزراعية، إلا أن كل ذلك لا يمنع اندراج الدولة التشادية في قائمة المناطق الأقل نمواً والأكثر فقراً في العالم طبقاً لتصنيف الأمم المتحدة، وبصفة عامة تعد أفريقيا أكثر مناطق العالم تخلفاً وتهميشاً منذ حصول دولها على الاستقلال في أوائل الستينيات من القرن الماضي. فما تفسير ذلك إذن؟ فبالرغم من وجود عوامل عدة إلا أنها من الأهمية بالموضوع الإشارة إلى العوامل التاريخية مثل:¹ الاحتكاك الأوروبي بأفريقيا، وتجارة الرقيق، وكذلك نمط التفاعل والاندماج التشادي في النظام الرأسمالي العالمي، وإشكالية التبعية والتخلف التي أحاطت واقع الدولة التشادية ما بعد الاستعمار بسياج منيع يصعب اختراقه. كما نستطيع أن نميز بين اتجاهين فكريين يفسران التردّي الاقتصادي في تشاد بعد الاستقلال وشيوع قيم الفساد في الدولة والمجتمع بشكل عام²، فالإتجاه الأول: وهو يستند على المقولات النظرية لمدرسة التبعية كإطار مرجعي، فالقوى الاقتصادية هي التي تشكل أو حتى تحدد طبيعة الدولة وكذلك توزيع المنافع السياسية، ويعد مفهوم التخلف محورياً في هذا الإتجاه، كما أن التوجه العام يركز على عملية التطور العالمي للرأسمالية، فضلاً عن موضع أفريقيا وتشاد بالأخص في هذه العملية التاريخية. ويفترض أن تترك مفهوم التخلف بمنحى عن الاقتصاديات التشادية فهي تعيش أسيرة منتجاتها الأولية ومن ثم تعتمد إيرادات الدولة بشكل كبير على تنظيم التجارة العالمية وتصبح هذه العملية هي الشغل الشاغل للحكومة، وفي هذا السياق تأخذ العمليات السياسية والإدارية طابعاً جديداً طبقاً لمفاهيم الدولة المركنتيلية³ الجديدة.

¹ جورية مجاهد، النظم السياسية في أفريقيا، محاضرات غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1983.

² حسن، مرجع سبق ذكره، ص 91-90.

³ الفكر المركنتيلي جاء كنظرية سياسية اقتصادية لمساندة الطبقة التجارية الصاعدة في نضالها ضد الإقطاع من جهة وضد المنافسة الشديدة التي واجهتها في بحار العالم المختلفة وهي تغامر من أجل الحصول على أسواق

المبحث الرابع: أسباب ظهور ظاهرة العصبية القبلية في المجتمع التشادي:

في هذا الطرح يفرض علينا الانتقال من وصف علاقات القرابة بما تأخذه من شكل مخصوص في البناء الاجتماعي للقبيلة إلى دراسة الجانب السلوكي وطبيعة البنية التي تركز عليها القبيلة؛ مع ما ينتبع ذلك من علاقات اجتماعية محددة، أي أننا سوف نقوم بتحليل بنیان السلوك الداخلي للقبيلة. فنقطة الارتكاز الرئيسية لهذه المسألة هو مفهوم العصبية التي تشكل عصب علاقات القرابة القبلية والعشائرية باعتبارها أداة معرفية نظرية تهدف إلى تفسير الأشكال القرابية للتجمعات القبلية التي يحكمها مبدأ النسب الأبوي.¹

نرى أن هناك فكرتان تم تطويرهما لشرح وتوضيح العوامل التي أدت إلى ظهور ظاهرة العصبية القبلية في المجتمعات التشادية، تؤكد أولى الفكرتين على ما يطلق عليه "الخصائص الداخلية" حيث يستطيع المرء طبقاً للمقولات الأساسية لهذه الفكرة أن يفسر ظهور ظاهرة العصبية القبلية في المجتمع التشادي بصورة أساسية عن طريق الرجوع إلى الهيكل الداخلي لتكوين المجتمع التشادي. وبعبارة أخرى فإن الأصول الاجتماعية لزعماء القبائل ودرجة الوعي ومدى الانشقاق والتلاحم الاجتماعي داخل القبيلة والعقيدة السياسية داخل المجتمع تعد عوامل مهمة تساعدنا في تفسير تأثير العامل السياسي لهذه الظاهرة في المجتمعات التشادية. إذن فميدان البحث عن العوامل التي تدفع لبروز ظاهرة العصبية القبلية المباشرة في المجتمعات التشادية يكمن في الإجابة على التساؤل الذي نطرحه حول الخصائص التي تتمتع بها زعماء القبائل في الدولة الحديثة. غير أننا لا بد من الأخذ بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع. وهناك أيضاً متغيرات البيئة الدولية والإقليمية.

عالمية تدر عليها ربحاً أكبر من ذلك الذي كان ممكناً في الوطن الأم من جهة ثانية. كانت هذه الطبقة التجارية الصاعدة بحاجة إلى عون الدولة، بحاجة إلى الدولة القوية التي تحقق السياسة الاقتصادية التي تخدمها في الداخل، وتحميها في صراعاتها مع المغامرين الآخرين في الخارج. ولذا أيضاً كانت كذلك بحاجة ماسة لفكر اقتصادي جديد يوفق بين مصلحة الطبقة الصاعدة، طبقة الرأسمالية التجارية، وبين مصلحة الدولة الناشئة على أنقاض الطبقات الإقطاعية، ولم يكن هذا الفكر في واقع الحال سوى الفكر الماركنتيلي. ولذا نرى أن الهدف الأول الذي ادعاه المفكرون الماركنتيليون هو بناء وتقوية الدولة القومية. أن هذا الهدف الماركنتيلي كان في الواقع موجهاً من جهة ضد الكنيسة و ضد نظرتها العامة التي كانت تدعي بأن التفاوت بين البشر واختلاف المراتب الاجتماعية التي كان ينتمي إليها الأفراد هي إرادة إلهية والتي مكنت الكنيسة من أن تجمع هذه الطبقات المتميزة اجتماعياً والمختلفة اقتصادياً في إطار عام وشامل أي النظام الإقطاعي، وكان المجتمع وحدة لا تتجزأ يجمع شملها الدين. ومن جهة أخرى كان هذا الهدف موجهاً ضد النظام الإقطاعي ونظام الطوائف اللذين كانا يشكلان العقبة الرئيسية بوجه البرجوازية الصاعدة (الرأسماليين التجاريين) والسياسة الواجب اتباعها لتحقيق هذه المصالح. راجع: عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، الطبعة الثانية، 1991م، ص 82-73.

¹ أيوب، مرجع سابق، ص 112.

على الرغم من أن الواقع الأفريقي والتشادي خاصة والعالم النامي عامة يؤكد على أهمية هذه المتغيرات فضلاً عن العوامل الجانبية غير الأساسية والتي نرى أنها لعبت دوراً هاماً ومؤثراً في ظهور ظاهرة القبلية وسيطرتها على السلطة السياسية. والفكر الثاني الذي يمكن الإشارة إليه وهو وعلى عكس الأولى- يقوم على تأكيد الضعف الهيكلي والمجتمعي للدولة عند تفسيرنا لظهور ظاهرة العصبية القبلية، ونظن أن سببه هو ضعف المؤسسات القائمة في المجتمع، إذ تصبح ذات طبيعة هشّة ورقية، والخلل النظامي، وانخفاض مستوى الثقافة السياسية بمثابة القوى الدافعة لزعماء القبائل للاستيلاء على السلطة السياسية في المجتمع. إذن فالعوامل الأكثر أهمية في ظهور ظاهرة العصبية القبلية في المجتمعات التشادية وفقاً لما سردناه من فكر ثان هي بالأساس عوامل سياسية تعكس البيئة القبلية والسياسية للمجتمع وليس الخصائص الاجتماعية أو التنظيمية لطبيعة السلطة التقليدية.

لو حاولنا البحث عن المتغيرات التي تشكل البيئة الأصلية لظهور ظاهرة العصبية القبلية وتنامي النمط القبلي في المجتمعات التشادية لبرزت أهمية العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية والتي تتفاعل مع مجموعة من المؤثرات النابعة من البيئة الخارجية سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي. وفيما يلي نوضح تأثير هذه العوامل على ظهور ظاهرة العصبية القبلية.

العوامل السياسية:

تندرج في ظاهرة الإثنية المسيية والتي تتضمن شكلاً من أشكال التعبئة السياسية وراء مطالب بعينها تبعتها سلوك سياسي من جانب أبناء الجماعة سعياً منهم لفرض الاستجابة لمطالبهم على النظم الحاكمة. هذه الإثنية المسيية تأخذ عدداً من الأشكال تتراوح بين تقديم المطالب عبر النظام السياسي القائم، وتصل إلى درجة النضال المسلح من أجل الحصول على الحكم الذاتي على نحو يعكس مساحة كبيرة من التفاوت في الأدوات التي تستخدمها الإثنية المسيية، حيث تتسم بكونها سلمية وبرجماتية في بعض الحالات، وتصبح عنيفة ومسلحة في حالات أخرى، لكن الوصول لمرحلة الصراع المسلحة يعد النمط السائد في تشاد. فالعلاقات بين الجماعات الإثنية لبعضها البعض، وكذلك بينها وبين الدولة تتسم بقدر كبير من الثبات والانتظام الذي يتيح فرصة كبيرة لتوقع مطالب الجماعات المختلفة على نحو يدفع السلطات المسؤولة في الكثير من الأحيان لإزالة الخطر من تسييس المطالب الإثنية قبل تفاقمه.¹ في حالة الدراسة ينصب الاهتمام على الإثنية المسيية التي تعبر نفسها من خلال التأثير على الأحزاب السياسية المختلفة. الأمر الذي ينتج في الحالات شديدة التأثير نظاماً حزبياً منقسماً على ذات الانقسامات الإثنية التي يشهدها المجتمع،

¹ حمدي عبدالرحمن، الفساد السياسي في أفريقيا، القاهرة: دار الفارئ العربي، 1993.

بحيث تتحول التفاعلات بين الأحزاب السياسية مظهراً جديداً من مظاهر التنافس بين الجماعات الإثنية على الموارد الاقتصادية وكذلك السلطة السياسية، وهو ما يمثل خطراً حقيقياً على الممارسة الحزبية وكذلك على العلاقات بين الجماعات التي قد تتجه لأن تصبح أكثر عنفاً في ظل حصول الجماعة الإثنية الدائمة للحزب الفائز في الانتخابات على كافة المكاسب مقابل تحقيق الجماعات الأخرى لخسائر مطلقة.

تسود الدولة التشادية مجموعة من الأوضاع والمشكلات السياسية التي تسهم في خلق وتطوير ظاهرة القبلية في المجتمع التشادي وتبرز في هذا الصدد أربع مشكلات أساسية هي:¹

1- مشكلة السلطة السياسية: فالسؤال الجوهرى في هذه الحالة يتعلق بطريقة تغيير القيادة السياسية وأسلوب انتقال السلطة من يد لأخرى، بعبارة أخرى، هل هناك ميكانيزم دستوري مستقر يكفل اختيار قائد - سياسي جديد أو تنحية قائد معين؟

دافع الأمر أنه إذا نظرنا إلى الديمقراطيات الليبرالية لوجدنا أن عملية خلافة القيادة السياسية تتم من خلال انتخابات دورية يمتلك فيها المواطنون درجة واسعة من حرية الاختيار. أما في الدول النامية فإن عملية اختيار القائد السياسي وإضفاء التابع الشرعي على وجوده في السلطة - بمعنى تبرير وجوده من منطلق الإرادة الجماعية تعد واحدة من أخطر الأزمات التي تواجه أنظمة الحكم في هذه الدول نظراً لغياب قواعد واضحة وإجراءات محددة تحكم عملية انتقال السلطة.

كثيراً من أنظمة الحكم في الدول النامية ومنها التشادية تدرج في إطار النظم الأرستقراطية الأبوية التي ينفرد فيها الحاكم باتخاذ القرار ويحاول القائد في هذه النظم التشبه بالأب في علاقته بالجماعة، ولذلك ينظر إليه على أنه أب العائلة الكبيرة رغم ما في ذلك من خلط بين مفهوم الحياة الخاصة والحياة العامة. وقد أدت الزعامات الوطنية التي قادت بلادها للاستقلال في توليها للسلطة امتلاكهم صفات كاريزمية باعتبارهم الآباء المؤسسون وأفراد قبيلتهم باعتبارهم سلالة زعيم التحرير أكثر من اعتماد سلطتهم على مجموعة محددة من القواعد السياسية التي تحظى بالاتفاق العام.²

نظراً لذلك فإنه عندما يموت القائد أو يتقاعد بنفسه أو يتم الإطاحة به عن طريق عمل انقلابي، فإن الدولة تكتنفها حالة من الغموض وعدم الاستقرار. إن السياسة في معظم البلدان الأفريقية لا تتفق مع النظم ذات الطابع المؤسسي، فهي غير محكومة بالقواعد التي تمنعها بصورة فعالة ومؤثرة من الاستخدام غير المشروع لأدوات العنف والقهر في المجتمع. وإذا نظرنا إلى الواقع

¹ حمدي عبدالرحمن حسن، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، مرجع سبق ذكره، ص 109.

² شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999، ص 49.

السياسي العام في تشاد خاصة في ميدان النشاط الانتخابي والتنافس الحزبي حتى أواخر الثمانينيات نجد أنه يتضاءل، سواء من حيث المجال أو الأهمية بحيث أن القابضين على السلطة مدنيون وعسكريون على السواء يتبنون ممارسات سلطوية في سعيهم لاحتكار السيطرة على دفة الحكم في البلاد وتصبح السياسة وكأنها نوع من سياسات القصر يشارك فيها ذوو الخطوة فقط من أفراد النخبة الحاكمة والعملاء والمنتفعين من النظام الحاكم. وقد أكدت البيانات التي قمت بجمعها عن ثلاثة وثلاثون دولة أفريقية جنوب الصحراء عن أن هناك خمس دول انتهت زعامة أول قائد لها بعد الاستقلال عن طريق الوفاة في السلطة وأن هناك دولتين فقط انتهت زعامة القائد الأول فيهما عن طريق الاستقالة (أهيدجو في الكاميرون وسنجور في السنغال) في حين أن أكثر من نصف الدول (موضع البحث) تم تغيير أول قائد لها بعد الاستقلال عن طريق الانقلاب العسكري¹. كما نجد أن معظم القبائل التي كانت تتمتع بالسلطة أو تحظى باحترام خاص نتيجة لأن القائد منهم انقلب في القاعدة تماماً وسرعان ما تكون هناك تصفية لحسابات.

لقد كانت الزعامة الكاريزمية تمثل خطوة مهمة في عملية بناء الدولة القومية في أفريقيا وذلك من خلال جذب الولاء الشعبي لشخصية الزعيم القومي، بيد أن هذه الزعامة الكاريزمية ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما الهدف منها ومن تأسيسها هو نقل الولاء من شخص الزعيم القومي إلى الحزب نفسه أي تأسيس الولاء في شكل التنظيم الحزبي القومي وبمعنى آخر أن أهمية الزعامة القومية في هذا المجال تتمثل وظيفتها في تحقيق الوحدة السياسية وتعبئة الجماهير حول شخص الزعيم، ولكن من الناحية الواقعية نجد أن الكثير من الزعماء القوميين استمروا في جذب الولاء لأنفسهم وفشلوا في نقله للحزب أو بمعنى أدق لم يرغبوا في ذلك، ومن هنا حدث في كثير من الحالات صراع بين الزعيم القومي الذي تطور في شكل كاريزما وبين بقية أعضاء الصفوة الحاكمة التي قد تكون رفعتة إلى مستوى الزعامة الملهمة، وأضف عليه الشخصية الزعامية، وقد دفع الانقسام داخل صفوف الزعامة السياسية في قمة الهرم السياسي إلى الالتجاء إلى زعماء القبائل بغرض الحشد الشعبي عبر التجمعات القبلية المختلفة وهذا ما حدث للحكومات التشادية بعيد فجر الاستقلال لتظل جذوره مغروسة إلى يومنا هذا، فظاهرياً أحزاب سياسية، وباطنياً تجمعات قبلية لا لبس فيه.²

العوامل الاقتصادية:

تأتي الأزمات الاقتصادية المتراكمة لتمسك بخناق المجتمع التشادي، وقد يكون ردود الفعل متمثلاً في الانقسامات والتعصبات القبلية الذي يقوم بتحريضها أبناء القبيلة من السياسيين، ملقين

¹ المرجع نفسه، ص 54.

² حمدي عبدالرحمن حسن، العسكريون والحكم في أفريقيا، مرجع سابق، ص 26.

باللوم بما يحدث من أزمة اقتصادية على عاتق القيادة السياسية الذي يتمتع مع أفراد قبيلته ومنطقته باعتباره المسؤول الوحيد عن كل الأوضاع المأساوية وإن لم يكن الأمر بهذه السهولة!

إن الاقتصاد التشادي هو اقتصاد أولي يعتمد على صادرات المواد الخام سواء كانت زراعية أم معدنية وتعتمد الدولة التشادية (وهو الحال بالنسبة لمعظم الدول المتخلفة) على التخصص في إنتاج وتصدير محصول واحد كالقطن السوداني والسمسم والقطن، وهو ما يجعل اقتصاد هذه الدول عرضة لتقلبات الاقتصاد العالمي وما يصبه من كساد أو رواج ولا سيما تقلبات الأسعار العالمية، كل هذه الأزمات الاقتصادية أجبرت المجتمع التشادي الالتفاف حول دفة القبيلة ليضمن لها الأمن والمأكل والمشرب والعناية والحماية من كل ما يهدده، فالقبيلة بمثابة بيت الأبوية، وزعيم القبيلة هو الأب الأكبر الذي يقف بجانبه وقت الشدة والأزمات حيث لا ملجأ إلا إليه. فالشخص الذي لا يعطي لانتمائه القبلي اعتباراً يجد نفسه معزولاً، وبغياب فعالية مؤسسات الدولة بجانب متطلبات المواطن لدعمه أمنياً ومادياً ومعنوياً، تبرز القبيلة باعتباره الضامن الوحيد، وعليه فإن الاهتمام بالانتماء القبلي والتفاخر به والامتثال لأوامره والاجتناب لنواهيها باتت تأخذ عند الكثيرين طابعاً عصبياً وولائياً. ومن هذا المنطلق أصبح العامل الاقتصادي من العوامل الأساسية التي ساهمت في ازدهار ظاهرة العصبية القبيلة في أوساط المجتمعات التشادية، كما أن هذا العامل الاقتصادي بات ضرورة تضامنية أي اجتماعية للخروج من الأزمات الاقتصادية المتكررة.¹

العوامل الاجتماعية:

تعاني الدولة التشادية من تناقضات وتعقيدات اجتماعية حادة تركت آثارها على كافة الهياكل والأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وتلعب عامل التركيب القبلي أو العرقي المعقد دوراً مهماً في انتشار ظاهرة العصبية القبيلة التي تعتبر من أهم التناقضات الاجتماعية في تشاد، فالانتماء القبلي عند معظم المجتمعات التشادية أهم من الانتماء الوطني وذلك يرجع لعوامل² أهمها:

1- الجهل وانعدام الوعي: وهذان العاملان مع قلة التعليم من العوامل الرئيسية التي ساهمت في تخلف الدولة التشادية، كما أن انتشار الجهل في أوساط المجتمعات التشادية التي ما زالت معظمها تعيش على النمط التقليدي القديم هي الأخرى ساهمت، فدرجة التفكير عند الكثيرين منهم محصورة حول البيئة التي تحيطهم، بعبادات وتقاليد القبيلة وقرارات زعيمه أكثر من قوانين الدولة. فضلاً عن انعدام الوعي التام أدت إلى التمسك بطاعة القبيلة أكثر من الوطن فأصبحت القبيلة بذلك الكيان الأكثر إثارة.

¹ المرجع نفسه، ص 111.

² محمد صالح أيوب، النظم الاجتماعية في تشاد، مرجع سبق ذكره، ص 210.

2- **عدم فعالية المؤسسات الدستورية للدولة:** يركز المجتمع التشادي على انتمائهم القبلي ويلجؤون إلى زعماء القبائل عند حدوث مشكلة ما، فيتم حلها في إطار قبلي أو عائلي من دون تدخل السلطات الحكومية، وقد اعتيد الأمر حتى ظن البعض أن الذهاب إلى المحاكم لحل المشاكل هو ضياع للوقت، وثمة حقيقة أجرينا بحثها، أن القضية التي يتم مقاضاتها أمام زعيم القبيلة في أيام أو في أسبوع واحد مثلاً وبأسلوب تقليدي مرضي للجميع يستغرق في المحكمة أسابيع وشهوراً إن لم تكن سنين، وغالباً ما تكون غير مرضية من طرف واحد أو من الطرفين. إذن تحمل السلطات التقليدية لمهمات الدولة دليل لغياب أو عدم فعالية المؤسسات الدستورية التي تقوم عليها الدولة.

3- **العوامل الاقتصادية:** الظروف الاقتصادية هي حاضرة في المشكلات التشادية، فالفقر والجوع والمرض من المصائب الفتاكة التي ظلت تعاني منها القارة السمراء منذ عقود، وأمام هذه الظروف الصعبة وعدم مقدرة الحكومات الأفريقية لمواجهة تلك الكوارث أجبرت الشعوب التشادية الالتفات حول القبيلة وتقديسها لتخرج بها إلى بر الأمان.

4- **النزاعات القبلية:** إن الفقر والجهل هما السببان الأساسيان في قيام النزاعات الدموية في تشاد، فضلاً عن أن سمة هجمات القبائل لبعضها البعض لإظهار قوتها أو الاستيلاء على الأرض أو المشاكل التي تحدث دوماً بين الرعاة والمزارعين والنزاعات الحدودية، كل هذه النزاعات الدموية تتطلب الوقوف بجانب القبيلة وزعيمها متعصباً ومعلنناً مكانة القبيلة التي ينتمي إليها لحمايته.

وأخيراً، تشهد كافة المجتمعات حول العالم تقريبا العديد من الانقسامات والتشققات الاجتماعية، حيث تتعدد الألسنة والثقافات وهو أمر ليس بقاصر على أفريقيا أو على المجتمع التشادي فحسب، بل نجده في العالم الغربي مثلاً (سويسرا وبلجيكا وكندا)، ويعرف مثل هذا التعدد في الثقافات بيد أن القضية تكمن فيما إذا كانت هذه الانقسامات التعددية قد خضعت لعملية تسييس أم لا؟ هل هناك إحساس ووعي بالعرقية والقبلية؟ هل ثمة هوية إحساس بهوية مشتركة وبانتماء لقيم وتقاليد واحدة في إطار جماعة أولية معينة؟ وهل الإحساس بالانتماء والهوية المشتركة تجاه جماعة أولية يفوق الإحساس بالانتماء القومي؟ بغض النظر عن العوامل التي أدت إلى ظهور ظاهرة العصبية القبلية في المجتمعات الأفريقية عامة والتشادية خاصة. نحن اليوم بحاجة إلى البحث عن إجابات شافية لكل هذه الأسئلة حتى نفهم جيداً الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تفشي ظاهرة العصبية القبلية، وربما الرجوع إلى التوعية وزرع حب الأوطان مع إعادة بناء الإنسان الأفريقي عامة والتشادي خاصة، خلقاً وعلماً وحضارةً، كواحدة من الإجابات الضرورية في الوقت الحالي.

الخاتمة:

في مجمل الحديث، نستطيع أن نقول إن دراسة الأسس السياسية البدائية لبناء الدولة التشادية أمر ضروري بل النواة الأساسية التي يمكن أن تركز عليها كل الأمم الأفريقية لتأسيس المستقبل. كما أن لتلك الأسس مصدرها التاريخي أي أن تاريخ تشاد السياسي البدائي غني بحسب الرحال العرب وإن لم تكن مدونة، وبشهادة بعض المؤرخين الأوروبيين أنفسهم، بخلاف ما ذكر أن بعض الأوروبيين بغياب تام لبداية التاريخ السياسي لأفريقيا ولتشاد وأنها مظلمة كظلمة تاريخ كولومبيا عند دخول الأوروبيين لها.

هذا البحث العلمي أوصلنا إلى حقيقة علمية، مفادها أن لأفريقيا تاريخاً سياسياً وحضارياً عريقاً موجوداً ما قبل مجيء المستعمر، وبلا أدنى شك يستطيع أن يركز عليها لبناء الدولة التشادية الحديثة، إلا أن المستعمر حاول أن يطمس تلك الهوية، فما جاء به الفرنسيون هو نوع من سياسة فرق تسد لخلق عدااء دائم فيما بين أبناء القارة الواحدة إن لم أقل داخل الدولة الواحدة، فیتسنى لها سحب خيرات بلادهم وقد نجح في ذلك، وظهر ذلك جليا في انتشار ظاهرة العصبية القبلية.

كما أن البحث أثبت عدم فاعلية الجهل بالأسس السياسية البدائية في تسيير أمور الدولة التشادية، حيث أن المستعمر يجهل خصوصية الشعب التشادي في كل الأمور لا سيما السياسية، وهذا ما أدى إلى تخبط وفشل في كل الخطط التي رسمت والمشاريع التي خططت لبناء الدولة التشادية، وهذا ما دعانا إلى تكثيف الجهود للبحث عن حقيقة الأسس السياسية البدائية التشادية بطرق علمية حديثة نستثمر نتائجها في إعادة بناء الدولة التشادية الحديثة.

النتائج:

من خلال هذا البحث حصلنا على نتائج علمية وعملية قيمة نستطيع أن نرصدها في النقاط التالية:

- أولاً: نعني بالأسس السياسية البدائية لبناء الدولة، تلك القواعد السياسية الأساسية التي بنيت بها الدولة التشادية، أي بالأحرى تلك القوانين والنظم المعمولة بها منذ قرون مدت.
- ثانياً: الأسس السياسية البدائية تكون وبلا أدنى شك مبنية على أعراف وراثتها من الآباء والأجداد، أو من الأديان السماوية أو من الطقوس المحلية.

- ثالثا: هذه الأسس السياسية البدائية مرتبطة بقيم ومبادئ الإنسان التشادي، وقد أثبتت نجاحها في كل المجالات، لا سيما في استتباب الأمن والقضاء أي فض النزاعات، وفي المسائل السياسية الأخرى.
- رابعا: عدم تركيز المستعمر على تنمية المجتمع وتثقيفه عبر المساهمة في افتتاح المدارس ومراكز التدريب، سبب في الحنين إلى الأسس السياسية البدائية وإن كان في مجملها غبار لا يسمح ببناء دولة تشادية حديثة.
- خامسا: قبل التركيز على بناء الدولة، لا بد من التركيز على بناء الإنسان التشادي في مجمله وعيا وثقافة وعلماء، يسمح له ببناء هذه الدولة من منطلق علمي ممنهج.
- سادسا: التركيز على كل ما هو بدائي تقليدي يفسح المجال لانتشار ظاهرة العصبية القبلية في أوساط المجتمعات التشادية.

التوصيات:

- أولا: ضرورة التركيز على الأسس السياسية البدائية التي أدت إلى بناء الدولة التشادية قديما لنستفيد من الإيجابيات ونقف على أخطائه وإخفاقاته.
- ثانيا: نوصي الباحثين والدارسين، لا سيما في مجال العلوم السياسية، التعمق في دراسة الأسس السياسية البدائية لبناء الدولة التشادية.
- ثالثا: مجد الشعوب ومكانة الدول تكمن في أصالتهم وتراثهم وفي الأسس البدائية التي بنيت عليها، وعليه دراسة مثل هذه المواضيع يساهم في معرفة الأجيال القادمة لتاريخهم.
- رابعا: بناء الدولة التشادية بحاجة إلى التركيز على خصوصية المجتمع التشادي بصفة خاصة، ولكن أيضا يجب التركيز على كل دولة أفريقية على حدة.
- خامسا: نوصي الباحثين الأفارقة لا سيما في العلوم السياسية والتاريخ وما يتعلق به، بذل المزيد من الجهود البحثية للبحث عن تاريخ تشاد الحقيقي.
- سادسا: نوصي بإنشاء على الأقل مكتبة أفريقية عالمية في كل دولة تشادية تجمع فيها كل المخطوطات التشادية المهمة.
- سابعاً: إنشاء مركز أفريقي عالمي للباحثين الأفارقة في كل المجالات، يضم على الأقل باحثين أو ثلاث في كل دولة متخصصين في مجال العلوم السياسية والتاريخ؛ ليخرجوا دراسات علمية قيمة في كل عام.

- ثامنا: إنشاء مهرجانات ومسابقات ورصد جوائز قيمة للباحثين على قرار جائزة نوبل لتشجيع الباحثين الأفارقة.

المراجع العربية واللاتينية:

أولا. القرآن الكريم.

ثانياً: المصادر والمراجع العربية:

- أحمد أمل محمد إمام، الإثنية والنظم الحزبية في أفريقيا: دراسة مقارنة، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ط1، 2015، ص21.
- جان وليام الأبيار، السلطة السياسية، الياس حنا، بيروت عويدات، تاريخ النشر 1983.
- د. محمد صالح أيوب، النظم الاجتماعية في تشاد، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية، سبها، الهيئة القومية للبحث العلمي، ليبيا، الطبعة الأولى، 2009.
- د. محمد صبح، مفهوم القبيلة في النظرية العالمية الثالثة، المركز العالي للدراسات والأبحاث، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، يناير 1989.
- عبد الرحمن عيسى يوسف، في التاريخ، جذور العلاقات التاريخية التشادية السودانية من انهيار مملكة مروى إلى قيام دولة الساو في حوض بحيرة تشاد، بحث لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أفريقيا العالمية، 2011م.
- محمد صالح أيوب، مجتمعات وسط أفريقيا بين الثقافة العربية والفرنكفونية، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية، سبها، الهيئة القومية للبحث العلمي، ليبيا.
- د. فرانسيس دينق، صراع الرؤى، ترجمة د. عوض حسن، مركز الدراسات السودانية - الطبعة الأولى - يوليو 1999، الخرطوم رقم الإيداع 3/ 100 / 99.
- سليمان صالح الغويل، الدولة القومية: دراسة تحليلية مقارنة، المركز العالي للدراسات والأبحاث، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، 25 يناير 2019.
- محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
- محمود خيرى، النظم السياسية المقارنة، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1985.
- موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وآخرين، دار النهار، بيروت.
- إبراهيم الغار، علم الاجتماع السياسي، دار الثقافة، القاهرة، 1979.

- عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار الطليعة، أسبوط، 1997.
- مجموعة من الباحثين بإشراف دانيال ث. باخ، الدول والمجتمعات في أفريقيا الفرنكوفونية، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ص110، 2001.
- كولمان ج. س.، وروسبورغ س. ج (الناشرون في الأحزاب السياسية والانصهار الوطني في أفريقيا الاستوائية)، (منشورات جامعة بركلي)، 1986.
- يحي لزم قريش، الثورات السياسية التنشادية: عوامل النجاح والإخفاق من 1960 م إلى 1990م، بحث لنيل درجة الماجستير في الدراسات الأفريقية، من جامعة أفريقيا العالمية، بالخرطوم، 2000م.

ثالثا. الكتب والمخطوطات اللاتينية:

- Marina Ottaway, "Ethnicity and democracy in Africa, 1996 – 2024 Amazon.com, 1 Janvier 1894.
- Richard Joseph (ed.) State, Conflict, And Democracy in Africa, (London: Lynne Rienner Publishers, Inc., 1999), pp.302–304.
- Lee Stephen. Elements of political science, London, Cons- able and Company LTD, 1921, Ch1.
- Thomas R. Dye, Brigid C Harrison, Power and Society: And introduction to the Social Sciences, Thomson/Wadsworth; 2005.
- State from the Encyclopedia of the social science.
- Social and political theory, 1st Edition 1977 London.